مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الأبعاد والأهداف الاجتماعية للسياسات الاقتصادية العامة في المنطقة العربية
اسم الكاتب: د. نزار قنوع
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4083
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 06:53 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (30) العدد (1)2008
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (30) No. (1) 2008

الأبعاد و الأهداف الاجتماعية للسياسات الاقتصادية العامة في المنطقة العربية

الدكتور نزار قنوع*

(تاريخ الإيداع 17 / 12 / 2007. قُبِل للنشر في2008/1/30)

□ الملخّص □

تناقش هذه الدراسة قضية هي من أهم قضايا التنمية في منطقتنا العربية، و هي: أن بلدان المنطقة العربية لا تؤدي وظائف الدولة التنموية بالشكل الذي يجب أن تكون عليه. إنها بالتحديد لا توفر الهياكل الأساسية الاجتماعية اللازمة للتنمية المستدامة. المؤسسات والسياسات العامة هي مسؤولة إلى حد بعيد عن الإخفاق في تحقيق الأهداف المعلنة وخصوصاً ما يتعلق منها بالتنمية البشرية ذات المحتوى الاجتماعي – مثل الحد من البطالة، والفقر، وتأمين الصحة، والتعليم وغيرها بناءً على ما تمَّ فإننا سوف نناقش في هذه الدراسة دور الدولة من خلال السياسات العامة في مواجهة البطالة – والعولمة وكذلك دور الدولة في إعادة صياغة ووضع الهياكل الأساسية الاجتماعي ومحاولة تلمس الواقع الحالي وسبل تطويره من خلال وضع ملامح استراتيجية عمل تعالج أمور هامة مثل تحسين مناخ الاستثمار والإنصاف في توزيع الدخل وإعادة تخصيص الإنفاق، ونختم هذه الدراسة ببعض الملاحظات والتوصيات والنتائج التي نرى ضرورة الأخذ بها.

كلمات مفتاحية:

الإنفاق العام – تكامل الأنشطة – التشاركية – العولمة – فعالية الحكومية.

* أستاذ في قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (30) العدد (1)2008
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (30) No. (1) 2008

The Social Objectives and Dimensions of the Public Economics Polices in the Arab Region

Dr. Nizar Kanouh*

(Received 17 / 12 / 2007. Accepted 30/1/2008)

□ ABSTRACT □

This study discusses the issue of development in the Arab Region: the inefficiency in achieving the development functions properly. The primary social infrastructures are needed for a sustainable development. As public organization and polices are responsible, the planned objectives concerning human resources development, have not been achieved (decreasing the unemployment, education, etc...). This research discusses the role of the state in facing unemployment and globalization problems in public policies. It also highlights the state role in reforming the primary social infrastructures and development instruments. The research has concluded that a strategic plan should be developed to enhance the investment environment, income distribution, and reallocation of public fund.

Key Words:

Public fund, activities integration, participative ness, globalization, the government efficiency.

* **Professor, Department of Economic Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

المقدمة:

بات من شبه المسلّم به أن التنمية تهدف إلى إطلاق طاقات البشر وتوسيع خياراتهم. وهي نتيجة متوازنة وعادلة تجمع بين الحق بالغذاء مع الحق بالمشاركة، وتعني التخلّص من الجوع، والتحرر من القمع، والتغلب على أي عقبة تعترض طريق الإنسان نحو صنع مستقبل أفضل. ويتوقف اختيار الإستراتيجية الإنمائية المناسبة على الرؤية الشاملة لمستقبل الاقتصاد والمجتمع، وعلى السياق الذي يحدد المعالم التي يرتكز عليها وضع إستراتيجية من هذا القبيل. ومن المهم أن يبدأ الاختيار بتقييم صحيح للقوى التي تشكّل الحاضر، تقييم لابد له من أن يعيد توجيه السياسات العامة في منحى يتيح اعتماد برنامج يتخطى الفوارق في الكفاءة الاقتصادية والقيم الاجتماعية، ويعزز الحق في التنمية باعتباره حقاً من حقوق الإنسان.

وقد أصبحت قيمة الحق في التنمية التي كرّسها إعلان الألفية، من القيم المسلّم بها على نطاق واسع. فالحق في التنمية هو "حق من حقوق الإنسان في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان الأساسية إعمالاً تاماً [1]. ويشمل هذا الحق:

(أ) السيادة الكاملة على الموارد الطبيعية بما في ذلك حق الشعوب في تقرير المصير والمشاركة في التنمية.

(ب) الحق في العمل وتكافؤ الفرص.

(ج) تهيئة الظروف الملائمة للتمتع بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى.

(د) تحقيق الأمن والسلم اللذين هما عنصران أساسيان لإعمال الحق في التنمية. من هذا المنطلق الأساسي.

نتناول في هذه الدراسة الفوارق في التنمية وأوضح الآليات المسببة لها، ونركز على كيفية جعل السياسة الاجتماعية أساساً في السياسة الاقتصادية ومحتوى لها، وزيادة الاستثمار العام، وتعزيز التعاون الإقليمي وتخفيف استهداف التضخم وعندما تعتبر التنمية حقاً تصبح مسؤولية الجميع. وفي ظل العولمة، تتخطى المحاسبة الحدود الوطنية، ويصبح الحق في التنمية محور جهود إقليمية ودولية متضافرة. بناءً على ما سبق فإننا سوف نعمد من خلال هذه الدراسة إلى دراسة الظروف الحالية للمؤسسات العامة والسياسات التي يجب اعتمادها لتحديد العناصر الأساسية للإصلاح الهيكلي اللازم على كافة الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومحاولة توضيح البعد الإقليمي والدولي لهذه المسألة، وسنحاول تقديم عناصر لإستراتيجية عمل نرى أنها واجبة التنفيذ وعلى حكومات المنطقة تهيئة المناخات المناسبة لإنجاز هذا الاستحقاق الذي لا يحتمل التأجيل. ونختم هذا البحث ببعض الملاحظات– والاستنتاجات والتوصيات التي نرى أنه من المناسب الأخذ بها.

إشكالية البحث وأهميته:

الإشكالية التي نحاول تسليط الضوء عليها في هذه الدراسة هي مستمدة من الإشكالية المجتمعية العامة التي تعيشها منطقتنا العربية والمتمثلة باختلالات هيكلية متعددة الوجوه، أبرزها الفشل في رسم استراتيجيات إنمائية للمنطقة تتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة ذات البعد الاجتماعي – وكذلك عدم موائمة السياسات العامة وارتقائها إلى مستوى التحديات القائمة، ومن إشكاليات هذه الدراسة أيضاً البعد الدولي للتنمية المتمثل بالعولمة وأثره على العمل التنموي في المنطقة – هذه الإشكالية المتعددة الوجوه تلقي بظلالها على أهمية البحث من خلال بحث بعض القضايا ذات الصلة بالإشكالية العامة للدراسة برمتها.

أهداف البحث:

من واقع الإشكالية التي أشرنا إليها آنفاً فإن أهداف هذه الدراسة تتمحور حول النقاط التالية:

1-تحليل الاتجاهات والتطورات الاقتصادية في المنطقة العربية "المسارات والأهداف".

2-تسليط الضوء على السياسات العامة التي يجب أن ترتكز على أبعاد اجتماعية واضحة المعالم.

3-تحديد المبادئ العامة للاستراتيجيات الاقتصادية التي من شأنها صياغة هياكل اجتماعية أكثر عدالة وإقامة نظم مؤسسية ذات فعالية.

4-تقديم عناصر لإستراتيجية عمل ذات محتوى اجتماعي نرى أنه من الواجب على حكومات المنطقة العمل على وضعه موضع التنفيذ.

5-إبداء بعض الملاحظات العامة والاستنتاجات والتوصيات ذات الصلة

منهجية البحث:

من خلال طبيعة البحث النظرية ومن واقع الأدبيات الاقتصادية ومجمل الدراسات ذات الصلة فإننا سنتبع المنهج الاستقرائي الاستنتاجي في مقاربة موضوعات الدراسة مع عدم إغفال المنهج الإحصائي وأسلوب النظم المقارن عندما نرى ذلك ضرورياً ويساهم في إجلاء الصورة العامة للبحث.

أ - الدولة في المنطقة العربية وثلاثي الضغط – البطالة – المشاركة – العولمة:

تشهد معظم اقتصاديات المنطقة العربية نمواً في الوقت الحاضر، بعد عقدين من الكساد. ولكن هذا النمو يعتمد على اتجاه غير قابل للاستمرار ألا وهو الارتفاع الكبير في سعر النفط. فهذا الاتجاه سيتوقف، عاجلاً أم آجلاً، وربما بشكل مفاجئ.

ونتيجة لذلك تعطي الوفرة النسبية لرأس المال حالياً حكومات المنطقة فرصة مناسبة لتنفيذ بعض التغيرات الهيكلية هي في حاجة ماسة لها لوضع المنطقة على مسار النمو المستدام، بعيداً عن تقلبات أسعار النفط.

غير أن خيار تجنب الإصلاح في بداية القرن الحادي والعشرين ليس خياراً مستداماً لأية حكومة في المنطقة. فمؤسسات الدولة في كل بلد تقع تحت ضغط ثلاثة اتجاهات مختلفة وهي كالآتي:

1) تؤدي البطالة، التي أصبحت سمة دائمة وكتزايدة في المنطقة، إلى تهميش عشرات الملايين من الناس و خاصة من الشباب المتعلم الذين يضغطون بدورهم على الدولة لكي تغير اتجاه سياستها العامة لإشراكهم في الحياة الاقتصادية للمنطقة.
2) يعتبر أغلبية الناس في المنطقة أن السمات السلطوية للمؤسسات العامة هي المسؤولة عن التبذير والكساد والسياسات الاجتماعية والاقتصادية غير السليمة؛
3) تواجه العلاقة القديمة بين الدولة والاقتصاد المحلي تحدياً من العولمة الجارية حالياً. فالسياسات المالية والنقدية حسب تقليد التحكم في المعروض النقدي يبدو أنها تفقد فعاليتها بسبب زيادة الضغوط الخارجية لإحداث التجانس بين النظم التجارية، وكون تدفقات رأس المال بين المنطقة العربية وباقي العالم تشكل خطراً مستمراً لسياسة سعر الصرف في كل بلد.

وتحت وطأة هذا الضغط الثلاثي أصبحت فعالية الدولة في تدهور. وعلى الدولة إذاً أن تشرع في برنامج للإصلاح يهدف إلى استعادة فعاليتها وتمكينها من معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الصعبة.
وبالتالي لهذه الدراسة هدفان هما:

(أ) دراسة الظروف الحالية للمؤسسات العامة والسياسات لتحديد العناصر الأساسية للإصلاح الهيكلي اللازم.

(ب) تقديم عناصر لإستراتيجية عمل تنفذها حكومات المنطقة فردياً أو جماعياً.

ب- دور الدولة في صياغة الهياكل الأساسية الاجتماعية:

من بين جميع مجالات علم الاقتصاد، حظيت اقتصاديات النمو بأكبر قدر من الاهتمام خلال العقدين الماضيين. وقد أظهرت دراسات نظرية وتجريبية أن الاختلافات في إنتاج العامل الواحد يمكن عزوها للاختلافات في رأس المال المادي والبشري للعامل الواحد والاختلافات في الإنتاجية. هناك إذا حاجة واضحة لفهم السبب في اختلاف رأس المال والإنتاجية إلى هذا الحد بين البلدان.

وقد لاحظ باحثون مهتمون بهذا المجال أن البرنامج التنموي نفسه الذي اضطلعت به دول مختلفة أدى إلى نتائج مختلفة بشكل مذهل؛ نجاح باهر يقابله فشل ذريع. ويقول الدارسون للموضوع إن اختلاف فعالية الدول بوصفها أدوات في عملية التنمية يمكن في الواقع أن يكون مرتبطاً باختلافات في الهياكل الداخلية لتلك الدول وعلاقاتها الخارجية.

ويتمثل التحدي الذي تواجهه كل البلدان العربية في معرفة كيفية زيادة وتقوية الخصائص التنموية لدولها وفي الوقت ذاته نزع الصفات اللاتنموية عنها. وهذا لا يمكن تحقيقه عموماً دون إحداث تغييرات مؤسسية كبيرة تتصل بالفصل بين السلطات، وإكساب السلطة القضائية الاستقلالية والقوة، وإعادة تخصيص الموارد لصالح خدمات التعليم والصحة، والسماح بوجود مناخ من التبادل الحر للأفكار وحرية الاستعلام.

وإذا تم إصلاح القطاع العام على هذا النحو، يكون بمقدوره القيام بدوره التنموي من حيث وضع الهياكل الأساسية الاجتماعية. وتعنى الهياكل الأساسية الاجتماعية بالمؤسسات والسياسات العامة التي تشجع الاستثمار أكثر من الاستهلاك والإنتاج بدلاً من تحويل الموارد [2]. ويتطلب الأمر الأول تغييراً كاملاً في مناخ الاستثمار في المنطقة لإنجاز مهمتي تشجيع المستثمرين العرب، فتعود مواردهم المالية إلى أوطانهم؛ وتشجيع المستثمرين الأجانب على زيادة أنشطتهم في المنطقة. أما الثاني فيتطلب تغييراً مؤسسياً جذرياً يمكّن معظم المواطنين من المشاركة في أنشطة اقتصادية منتجة ومكافحة أنشطة الريع.

بعبارة أخرى، يتعلق الأمر الأول بتمكين الشركات والثاني بتمكين الأفراد، مما يوسع نطاق العمل للشركات والأفراد. وتصبح هذه العملية عملية تحركها إستراتيجية نمو مرتكزة على الحقوق ومناصرة للفقراء، وتشجع وجود مناخ يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وفرص العمل للأغلبية الساحقة من المواطنين. وعليه نجد أنه من الضروري تغيير دور الدولة بهدف تقليل المخاطر وزيادة العوائد المرتبطة بالاستثمار التي يراها المستثمر. ويشمل هذا التغيير العوامل الأربعة التالية:

1- ضمان استقرار ظروف الاقتصاد الكلي. فالسياسات السليمة في مجالي النقد وأسعار الصرف، التي تؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة تقلل من عدم التأكد ومن المخاطر، وتخلق مناخاً مريحاً للاستثمار. من ناحية أخرى، من شأن الانفتاح المنظم على التجارة أن يجذب الأسواق، أو الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يبحث عن الكفاءة، وهذا بدوره يشجع التنافس والابتكار. وقد أظهرت بعض الدراسات التجريبية وجود علاقة متينة

بين الاستثمار والانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر، حتى إذا كانت التدفقات الأجنبية لا تقود الأداء الاقتصادي، وكان البلد المستفيد يمتلك القدرات الكافية للاستيعاب والتعلم [3].

2- تحسين كمية الهياكل الأساسية المادية والمالية ونوعيتها. يعتمد تحسين مناخ الاستثمار، بشكل أساسي، على التحسينات في كمية الهياكل الأساسية المادية ونوعيتها، خصوصاً منها المتصلة بالنقل والكهرباء والمياه والاتصالات. وقد بينت دراسات مختلفة أن توسيع نطاق توفر هذه الهياكل الأساسية يخفض بشكل كبير تكاليف الإنتاج. كما أظهرت دراسات أخرى أن أثر الاستثمار في الهياكل الأساسية على النمو الاقتصادي يمثل معدل عائد يمكن أن يرتفع إلى 60 في المائة. ومن الواضح أن تحسين الخدمات المالية هو أساسي كذلك من حيث تعزيز مناخ الاستثمار، إذ إنه يسمح بتخصيص الموارد على النحو الأمثل وتوزيعها على مشاريع الاستثمار ويقلل من المخاطر المرتبطة بجميع المشاريع الاستثمارية.

3- تعزيز حالة التكنولوجيا والقدرة على الاضطلاع بأنشطة البحث والتطوير، وهو ما يثير المسألتين التاليتين:

أ- أن التقدم التكنولوجي هو المصدر الرئيس لتحسين الكفاءة التكنولوجية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل؛

ب- أن أنشطة البحث والتطوير، التي لديها صفات السلع العامة، هي التي تدفع عجلة التقدم التكنولوجي. ويحتاج هذان العاملان إلى قيام الدولة بدور رائد في تشجيع أنشطة البحث والتطوير بأعمال من بينها تمويل الجامعات للقيام بالأبحاث العلمية، وتقديم الإعانات المالية للقطاع الخاص للاضطلاع بأنشطة البحث والتطوير، بالإضافة إلى افتتاح مراكز أبحاث متخصصة.

4- تحسين نوعية المؤسسات العامة، خصوصاً وأن مؤسسات الدولة التي لديها بيروقراطية يشوبها الفساد تفرض حواجز لدخول الشركات وتكاليف تشغيل مرتفعة، وتزيد من المخاطر وعدم التأكد لدى الشركات. في المقابل، فإن الكوادر الإدارية الوطنية المدربة بشكل جيد، والتي تتسم بالاستقلالية المتأصلة مجتمعياً، هي فعّالة من حيث تسهيل دخول الشركات، وتخفيض تكاليف المعاملات، وتخفيف حالة عدم التأكد لدى الشركات، لاسيما الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ج- الأوضاع الحالية للهياكل الأساسية الاجتماعية في المنطقة العربية:

إن الدولة في المنطقة العربية هي دولة متينة وقوية وشاملة لكل شيء. غير أنها لا تؤدي وظائف الدولة التنموية بشكل كامل. فنفوذها يميل إلى تقييد الأنشطة الاقتصادية بدلاً من توسيعها، علماً بأن هذا النفوذ مركز أساساً في مجالي الأمن والتحكم. وتظهر الدولة في المنطقة العربية القليل من القدرة على إنتاج السلع العامة اللازمة للاستثمار والنمو.

وبالإضافة إلى ذلك هناك ثلاثة اتجاهات قوية تشكل تحدياً لمواطن القوة وتزيد من تفاقم مواطن الضعف في الدولة وهي:

1- الشعور بالإحباط لدى النساء اللواتي لسن ممثلات بالمستوى الكافي وأكثر تعلماً، ولدى العاطلين عن العمل بشكل عام. ويرتبط هذا الشعور أيضاً بخيبة الأمل لدى أولئك الذين يعيشون في ظروف من عدم الاستقرار ويواجهون صعوبات في كسب دخل مستدام. وهناك ضغط كبير من أجل تغيير في السياسة العامة على ضوء البطالة المزمنة في كامل المنطقة.

2- الاعتراف بأن المنطقة متأخرة عن مناطق أخرى في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في مجالي المساءلة وسيادة القانون.

3- ضغط العولمة نظراً إلى أن العديد من أدوات الاقتصاد الكلي فيها تفقد فعاليتها حسبما يبدو؛ وأن الضغوط الخارجية لمواءمة نظم التجارة في ازدياد؛ وأن التدفقات الرأسمالية عبر الحدود تهدد القاعدة الداخلية وفقاً لمزاج المضاربين الدوليين.

لهذه الأسباب تواجه كل دولة في المنطقة العربية ثلاثي ضغط البطالة وإرساء مبدأ التشاركية والعولمة. فبسبب التفككات الناجمة عن العولمة، تجد الحكومات صعوبة في توفير فرص اقتصادية أكثر وإيجاد العمالة بإتباع مجموعة جديدة من حلول السياسة العامة. بإيجاز، ما يوجد على جدول الأعمال الآن هو إجراء إصلاحات ترمي إلى تغيير دور الدولة ليصبح دور الدولة التنموية [4].

ويتعلق دور الدولة التنموية في وضع هياكل أساسية اجتماعية. وهذا يتطلب إنشاء المؤسسات ورسم السياسات الهادفة إلى تمكين الشركات من خلال تحسين مناخ الاستثمار؛ وتمكين الأفراد من خلال زيادة الفرص بالنسبة إلى الفقراء. وفيما يلي تحليل للظروف السائدة في الهياكل الأساسية في المنطقة العربية.

جـ - 1- مناخ الاستثمار في المنطقة العربية:

إن كان تحسين مناخ الاستثمار يحفز النمو، فإن أنماط النمو يختلف بعضها عن بعض، فلا يمكن، تحديداً، لبعض فترات النمو التي تحدث مع قدر كبير من عدم المساواة وتقصي الكثير من الناس أن تكون مستدامة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لتركيز ثمرة النمو في أيدي نخبة من الناس أن تخلق حوافز ضارة وأن تحبط الاستثمار في رأس المال المادي، ورأس المال البشري والتكنولوجيا، مما يفضي إلى كساد في المستقبل.

ولذا فإن النمو المستدام يستوجب المشاركة الفعالة لأغلبية المواطنين من خلال العملية الديناميكية المسماة بالتمكين والمشاركة. وهي عملية تهدف إلى تمكين معظم الناس للمشاركة الفعالة في المجتمع والاقتصاد، وبشكل أكثر تحديداً، تحسين صحتهم وتعليمهم، بما يمكنهم من اكتساب الأصول، والمعلومات، والمركز القانوني اللازم لتحقيق هدفين هما:

(أ) أن يصبحوا جزءاً من الهيكل الاجتماعي الاقتصادي للبلد.

(ب) أن يكتسبوا نفوذاً يمكنهم من مواجهة الموظفين الفاسدين والعقبات البيروقراطية.

يظهر الجدول رقم (1) انخفاض في معدلات الاستثمار وأن الاستثمار لا يصل إلى مستوى المدخرات مما يشير إلى نقص في الموارد وعلاوة على ذلك يوجد في جميع البلدان فائض كبير في المدخرات نسبة إلى معدلات الاستثمار، مما يشير إلى تحويل أصول الثروة إلى أصول نقدية. مما يدعو إلى الاستغراب أن نسب الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي هي أدنى بكثير مما هي عليه في كل بلدان المنطقة.

الجدول (1) الاستثمار والنقص في الموارد في الاقتصادات العربية 1990 و 2005
(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

البلد	الاستثمار		نقص الموارد	
	1990	2005	1990	2005
الأردن	32	23	(31)	(26)
الجمهورية العربية السورية	17	24	0	7
العراق				
فلسطين				
لبنان	18	17	(82)	(26)
مصر	29	17	(31)	(26)
اليمن	15	17	(6)	(5)
الإمارات العربية المتحدة	20		25	
البحرين				
عمان	13	13	22	21
قطر				
الكويت	18	9	(14)	9
المملكة العربية السعودية	15	19	9	21
مجموعة الدخل المرتفع	23	20		
العالم	22	21	0	0

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية البشرية (البنك الدولي، كانون الأول / ديسمبر 2005).
ملاحظة: علامة القوسين ( ) تشير إلى أرقام سلبية.

من الواضح أن مناخ الاستثمار في كامل المنطقة العربية في أمس الحاجة إلى التحسين. والمناخ الحالي تحديداً يوفر القليل لتشجيع الشركات والمزارع الصغيرة والكبيرة على الاستثمار والابتكار وخلق فرص العمل وتحسين الإنتاجية. ويظهر الضعف في مناخ الاستثمار عند النظر إلى العوامل الأربعة التالية: (أ) بيئة الاقتصاد الكلي؛ (ب) الهياكل الأساسية المادية والمالية؛ (ج) أنشطة البحث والتطوير؛ (د) نوعية المؤسسات.

(أ) بيئة الاقتصاد الكلي:

فيما يخص العامل الأول، رسمت معظم الحكومات في المنطقة، بالفعل، سياسات الاقتصاد الكلي لديها لتحقيق هدف واحد هو خفض معدل التضخم؛ وقد لاقت نجاحاً كبيراً في تلك المهمة كما هو مبين بالجدول رقم (2).

غير أن ثمن تحقيق هذا المعدل المنخفض نسبياً للتضخم كان باهظاً من حيث الانتشار الواسع للبطالة، مع وجود متوسط إقليمي يقدر حالياً بنسبة 15 في المائة ويمثل أعلى معدل في العالم. وقد تخلت معظم الدول الأعضاء في المنطقة العربية عن استخدام السياسة النقدية لحفز الاقتصاد وتخفيض البطالة من خلال اعتماد سياسة سعر الصرف الثابت وإزالة القيود تدريجياً عن حركة رؤوس الأموال [5].

الجدول (2) معدلات التضخم في بعض البلدان الأعضاء في المنطقة العربية، 1980-2003

البلد	1990-1980	2003-1990
الأردن	5.7	3.0
الجمهورية العربية السورية	23.2	4.9
عمان	..	0.2
الكويت	2.9	1.9
مصر	17.4	7.0
المملكة العربية السعودية	(0.8)	0.5
اليمن	..	20.5

المصدر: من منشورات البنك الدولي، مؤشرات التنمية البشرية (البنك الدولي، كانون الأول/ ديسمبر 2005)

ملاحظات: علامة القوسين ( ) تشير إلى أرقام سلبية.

تشير النقطتان (..) إلى أن البيانات غير متاحة أو أنها لم تقدم بشكل منفصل.

(ب) الهياكل الأساسية المادية والمالية:

في مجال الهياكل المالية الأساسية، نفذ معظم البلدان في المنطقة العربية برنامجاً إصلاحياً يرمي إلى التحرير المالي ويشمل رفع الضوابط، وإزالة السقف المفروض على أسعار الفائدة، والانفتاح التدريجي للقطاع المالي على المشاركة الخارجية، وخصخصة المصارف كما يتضح من الجدول رقم (3). وفي حين أن أسعار الفائدة السلبية كانت شائعة في معظم الاقتصادات العربية قبل هذه الإصلاحات، توجد حالياً في كل من هذه البلدان أسعار فائدة إيجابية. كذلك كان انخفاض نسبة النقد إلى الودائع متواضعاً في جميع البلدان، مما يشير إلى تحسن هامشي في العمق المالي له قليل الأثر على النمو الاقتصادي.

الجدول (3) المؤشرات النقدية في بعض الاقتصادات العربية، 1995 و 2005

البلد	سعر الفائدة الحقيقي		نسبة النقد إلى الودائع	
	1995	2005	1995	2005
الأردن	(0.7)	6.2	31.5	22.9
الجمهورية العربية السورية	(2.8)	7.1	60.0	73.3
لبنان	(46.8)	5.5	7.2	3.0
مصر	(3.6)	7.4	10.8	17.2
اليمن	(25.6)	2.6	97.7	80.4
الإمارات العربية المتحدة	..	..	8.5	8.6
البحرين	3.8	6.9	7.8	6.0
عمان	6.2	8.7	18.5	19.2
قطر	1.0	7.2	8.2	6.2
الكويت	3.1	3.9	4.4	5.4
المملكة العربية السعودية	3.9	7.5	29.0	23.8

المصدر: صندوق النقد الدولي، International Financial Statistics Yearbook 2004،

(صندوق النقد الدولي،22أيلول/ سبتمبر 2004)

(ج) أنشطة البحث والتطوير:

تعتبر أنشطة البحث والتطوير عاملاً حاسماً في إنتاجية الاستثمار. فالتقدم التكنولوجي في مجتمع ما يعني اكتساب القدرة على تطبيق المعرفة العلمية والتنظيم والإنتاج والتسويق في الإطار السياسي والاقتصادي للبلد. والمعرفة المتخصصة، بدلاً من المعرفة العامة، هي التي يمكن تطبيقها في كل مكان بالطريقة نفسها. ولا يمكن اكتسابها بمجرد اقتراضها من الآخرين أو نقلها عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويستوجب بناء القدرة من أجل التحسين التكنولوجي استثماراً كبيراً في الموارد بهدف اكتساب القدرة على استخدام التكنولوجيا في المقام الأول، ثم اكتساب القدرة على تطبيق التكنولوجيا. وتتطلب المرحلة الأولى من المجتمع القيام باستثمار كبير من حيث استحداث مجتمعات علمية قادرة على فهم المعرفة التكنولوجية الآتية من الخارج وتكييفها حسب الاحتياجات والظروف المحلية. وتشمل هذه المرحلة بناء المعرفة والمهارات اللازمة لاختيار التكنولوجيات الجديدة، وصيانتها، وتحسينها، واستخدامها على الوجه الأمثل.

ومن المهم أن عملية استيعاب المعرفة الموجودة في مرحلة القدرة المستقلة للتعلم التكنولوجي لا تختلف عن خلق تكنولوجيا جديدة تماماً. وفي كل حالة يتطلب النجاح تخصيص الموارد والاستثمار الذي يستجيب لحوافز السوق. فلا يمكن دخول مرحلة القدرة المستقلة لخلق التكنولوجيا قبل إيجاد مجتمع أصلي قادر بالفعل على فهم التكنولوجيا الأجنبية وتكييفها بصورة مبتكرة مع الظروف المحلية. ويلزم استثمار كبير للتمكن من إيجاد قدرة مستقلة لخلق التكنولوجيا يصبح فيها العلماء والمهندسون والعاملون المهرة المحليون حملة التقدم التكنولوجي وأدواته.

ولئن كانت الدول العربية قد قامت باستثمارات كبيرة جداً في إدخال التكنولوجيات الجديدة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، فإن ذلك اتسم إلى حد بعيد بالاعتماد على مشاريع إنجازية وجاهزة ترفع من التكاليف وتقلل من العوائد ولا تساهم إلا بالقليل في إيجاد القدرة المستقلة لخلق التكنولوجيا على الصعيد المحلي.

(د) نوعية المؤسسات:

تساعد نوعية المؤسسات الشركات على توسيع نطاق أنشطتها وتسهل دخول شركات جديدة في السوق مما يشجع المنافسة. ويقدم الجدول (4) بعض المؤشرات المتصلة بأثر المؤسسات العامة على بيئة الأعمال التجارية في سبعة من البلدان العربية؛ ويبرز أن عدد الإجراءات اللازمة لبدء مشروع تجاري في ستة من تلك البلدان يتجاوز المعدل العالمي.

الجدول (4) مؤشرات بيئة الأعمال، 2004

البلد	بدء مشروع		تسجيل الملكية	
	عدد الإجراءات المطلوبة	عدد الأيام اللازمة	عدد الإجراءات المطلوبة	عدد الأيام اللازمة
الأردن	11	36	8	22
الإمارات العربية المتحدة	12	54	3	9
الجمهورية العربية السورية	12	47	4	23
عمان	9	34	4	16
مصر	13	43	7	193
المملكة العربية السعودية	12	64	4	4
اليمن	12	63	6	21
مجموعة الدخل المنخفض	11	63	7	100
مجموعة الدخل المتوسط	10	51	7	80
مجموعة الدخل المرتفع	7	27	5	50
العالم	10	50	6	80
شرق آسيا	8	59	5	9

المصدر: البنك الدولي، Doing business in 2005: Removing obstacles to growth (the World Bank, International Finance Corporation and Oxford University Press, 2005).

جـ – 2– ضعف التشاركية وعدم الفعالية في المنطقة العربية:

على الرغم من الاختلافات في مستويات المعيشة بين الاقتصادات العربية اتبع النمط ذاته في التنمية الاجتماعية خلال الربع الأخير من القرن الماضي. وما يثير المخاوف هو أن عدم المساواة في الدخل ما فتئ يزداد تقريباً في كل بلد من بلدان المنطقة، وهو حالياً في أعلى مستوياته.

وتدل زيادة عدم المساواة في الدخل بين شعوب المنطقة، مقترنة بانتشار الفقر في الاقتصادات الأكثر تنوعاً، على أن السواد الأعظم من الناس لم يستفد من الثروة النفطية الهائلة التي تحققت في المنطقة خلال العقود الأربعة الماضية [6]. بل هناك عملية تهميش في معظم بلدان المنطقة استطاع من خلالها المستفيدون الأوائل من النمو اكتساب النفوذ لدى الحكومات واستخدموا هذا النفوذ لمنع عناصر أخرى في المجتمع من محاكاتهم.

وهذا ما جعل ملايين الناس في المنطقة العربية لا يحصلون على مرافق الصحة الأساسية والتعليم والإسكان والعمالة المضمونة.

وقد وجد تقرير التنمية البشرية في عدده لعام 2002 أن معدلات الأمية في الشرق الأوسط كانت أعلى بكثير منها في بلدان أفقر في العالم وأن هذا الاتجاه في تزايد؛ وأكد أن عشرة ملايين من الأطفال البالغين من العمر ما بين ستة أعوام و15 عاماً هم خارج المدارس وينتظر أن يرتفع ذلك بنسبة 40 في المائة بحلول عام 2015 إذا استمرت الاتجاهات الحالية [7]. ومسؤولية ذلك بالطبع تقع على عاتق الدولة و المجتمع بكل منظماته وهيئاته بما فيها الأسرة. بالإضافة إلى ذلك، لاحظ التقرير أن الإنفاق على الصحة في معظم الدول العربية تراوح بين 3 و 4.5 في المائة من

الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة أدنى من متوسط البلدان ذات الدخل المتوسط والبالغ 5.7 في المائة حسب تصنيف الأمم المتحدة.

هذا المستوى المتدني للإنفاق العام على التعليم والصحة يدل بوضوح على وجود عيوب في السياسات الاجتماعية، ويثبت ذلك العديد من دراسات المقارنة الإحصائية بين البلدان حول نوعية المؤسسات العامة. ويشير تقرير التنمية البشرية في عدده لعام 2004 أن معظم البلدان العربية تقع في مرتبات متواضعة في القياسات المتصلة بفعالية الحكومة، وجودة التنظيم، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد. بالإضافة إلى ذلك، تأتي المنطقة العربية في المراتب السفلى لمقاييس المساءلة العامة ونوعية الإدارة العامة [8].

كل هذه العوامل مسؤولة عن منع المنطقة من السير على طريق النمو المستدام. وهي تعرقل عملية تراكم الرأسمال المادي والبشري بالإضافة إلى تعطيل النمو في الإنتاجية. ويظهر هذا الشعور في عدم دعم الدولة لأنشطة البحث والتطوير كما هو واضح في الجدول رقم (5)، وفي هيكل مؤسسي ضعيف يشجع الأنشطة الساعية إلى الريع ويقلل من الكفاءة [9].

الجدول (5) الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير، 1996–2002 (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)

البلد / المجموعة	الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير
مصر	0.19
الكويت	0.20
الجمهورية العربية السورية	0.18
شرق آسيا والباسيفيك	1.11
مجموعة الدخل المتوسط	0.75
مجموعة الدخل المرتفع	2.54
العالم	2.36

المصدر: البنك الدولي، World Development Indicators (البنك الدولي، كانون الأول/ ديسمبر 2005).

د– تصور مقترح لإستراتيجية عمل تنموية ذات بعد اجتماعي:

كما جرى التأكيد عليه أعلاه، فإن المناخ الحالي للاستثمار في كامل المنطقة العربية لا يؤدي إلى إيجاد قطاع خاص مفعم بالنشاط والابتكار. ولا يمكن تغيير هذا المناخ غير المناسب بشكل فعال إلا من خلال إستراتيجية تجسد رؤية التنمية لتحقيق هدفين هما:

(1) خلق مناخ استثماري يؤدي إلى إقامة المشاريع والنمو.

(2) تمكين الفقراء والاستثمار فيهم وبذلك تشجيعهم على المشاركة في عملية النمو.

غير أن المنطقة يجب أن تتحلى بالحكمة للاعتراف بأن إيجاد هذه البيئة لا يمكن تحقيقه بصورة كاملة في كل بلد. فالبيئة الجديدة تتطلب بعض التغييرات الهيكلية التي لا يستطيع أي من بلدان المنطقة أن يقوم بها على انفراد. ويستوجب بعض التغييرات، أساساً، جهوداً مشتركة من جميع البلدان في المنطقة ضمن إطار جهد جديد وجدي للتنسيق الإقليمي.

وعلى ضوء ذلك، يجب أن يجسد التطور المقترح رؤية للتنمية كواحد من التغييرات الهيكلية الرامية إلى تمكين الشركات والأفراد والمنطقة. بعبارة أخرى، يمكن ببساطة تجسيد هذه الإستراتيجية في العمليات الديناميكية الثلاث التالية:

(أ) تحسين مناخ الاستثمار؛ (ب) تمكين الفقراء؛ (ج) تكامل الأنشطة الاقتصادية على مستوى المنطقة. ونوجز فيما يلي السمات البارزة لكل من هذه العمليات.

د- 1- تحسين مناخ الاستثمار:

تشمل العوامل التي تحدد شكل مناخ الاستثمار بيئة الاقتصاد الكلي، والهياكل الأساسية المادية والمالية، وأنشطة البحث والتطوير ونوعية المؤسسات.

(أ) بيئة الاقتصاد الكلي:

تعتمد المصارف المركزية في معظم بلدان المنطقة سياسة نقدية تقييدية بهدف الحفاظ على معدل تضخم منخفض. وقد خطت بعض البلدان بالفعل أشواطاً كبيرة في إتباع برنامج لمكافحة التضخم. ونتيجة لهذه السياسة أصبح سعر الفائدة الحقيقي في غالبية البلدان العربية مرتفعاً نسبياً، وهذا لا يفضي إلى أنشطة استثمارية. وما يثير الاستغراب هو استخدام سياسة نقدية تقييدية في منطقة تعاني من ارتفاع كبير في معدلات البطالة.

المبرر الوحيد لمثل هذه السياسة هو أن المصارف المركزية تعمل بناء على الافتراضين التاليين:

(أ) أن الضغط التضخمي مرتفع بشكل كبير على الرغم من ارتفاع معدل البطالة وأن التخفيف من السياسة النقدية التقييدية ربما يؤدي إلى حالة من الكساد التضخمي (ارتفاع معدلات التضخم والبطالة معاً).

(ب) أن سبب التضخم في المنطقة هو التوقعات التضخمية [10].

وقد ألقت تجربة التضخم الماضية في المنطقة العربية وبلدان نامية أخرى بشكوك كبيرة حول صحة الافتراض الثاني. ومن الأرجح أن يكون سبب التضخم في المنطقة العربية آتياً من جانب العرض لا الطلب. وبعبارة أخرى فإن التضخم هو على الأرجح نتيجة العقبات الهيكلية.

ولا يمكن فصل أي تحليل ذي مغزى للتضخم في المنطقة العربية عن الإطارين العامين الاجتماعي الاقتصادي والاجتماعي السياسي. وستؤدي المحاولة الحالية التي يقوم بها بعض المصارف المركزية في المنطقة لإخفاء هذه الصلة والتقليل من أهمية الظاهرة الاجتماعية والاقتصادية لتصبح مشكلة فنية لتناقص التضخم إلى تخفيض مؤقت لمعدل التضخم وزيادة طويلة الأجل في معدل البطالة.

يمكن أن تكون سياسة تناقص التضخم ناجحة بشكل معقول في بعض البلدان المتقدمة عندما يكون التضخم، إلى حد بعيد، نتيجة لتوقع موجود في الأساس. غير أن أسلوب تناقص التضخم يعالج أعراض المشكلة ولا يعالج أسبابها في معظم البلدان الأعضاء في المنطقة العربية نظراً إلى أن عملية النمو الاقتصادي نفسها التي تسببها زيادة في سعر النفط، تحدث زيادة في الطلب الكلي مع وجود معروض محلي ضعيف الاستجابة في الأجل القصير [11].

(ب) الهياكل الأساسية المادية والمالية:

يرد أدناه تحليل للهياكل الأساسية المادية ضمن إطاري توسيع المشاركة وتحقيق التكامل بين الأنشطة الاقتصادية على الصعيد الإقليمي.

وفي مجال الهياكل الأساسية المالية، لم تؤد الإصلاحات المالية في معظم البلدان العربية إلى أكثر من تحسينات طفيفة في التراكم النقدي والتراكم الائتماني. وتحتاج المصارف، قبل تنفيذ المزيد من تدابير التحرير المالي، إلى تحسين

تقييماتها الائتمانية الداخلية ونظم تقييم المخاطر لديها. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تقوم المصارف المركزية بتطوير أدوات نقدية قائمة على السوق لاستخدام القيود الإدارية بدلاً من توجيهها [12].

د- 2- العدالة وتوسيع قاعدة المشاركة:

لا يمكن التغلب على مشكلة الحريات الأساسية التي تعاني منها بلدان المنطقة دون إصلاح سياسي كامل يرمي إلى تحقيق ثلاثة أهداف هي:

(أ) اعتماد قانون للحريات يضمن الحريات المدنية لجميع المواطنين في حياتهم اليومية وأعمال المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

(ب) وجود إجراءات مؤسسية يمكن للمواطنين من خلالها اختيار قادة حكوماتهم والإعراب عن تفضيلاتهم الفعلية فيما يتعلق بالسياسات البديلة.

(ج) وجود مؤسسات توفر المراقبة وتحقيق التوازن ووضع حدود لنفوذ الذراع التنفيذي للدولة.

ولا يمكن لهذه المبادئ أن تصبح حقيقية في حياة المواطنين في المنطقة بمجرد تعديل الدساتير أو إجراء انتخابات حرة بحضور مراقبين أجانب. فالديمقراطية تستوجب، تحديداً، المشاركة الفعلية للمواطنين، وهذا رهن بقدرات الأفراد، والأهم من ذلك، بدخلهم وتعليمهم وصحتهم وأمنهم.

(أ) الإنصاف في توزيع الدخل:

لم تدم فترات النمو الماضية طويلاً، وذلك جزئياً بسبب عدم المساواة في توزيع مكاسب النمو. فقد استبعدت أغلبية الناس من المشاركة في عملية النمو، مما أوجد حوافز سلبية وأحبط الاستثمار. ويتطلب الانتقال إلى إستراتيجية مناصرة للفقراء تغيير إجراءات إعادة التوزيع لضمان توزيع للدخل يكون أكثر إنصافاً، ومساعدة الناس على الخروج من حالة الفقر.

ويمكن استخدام آليات مختلفة لإعادة توزيع الدخل منها، أساساً، توزيع الدخل عبر إصلاح النظام الضريبي. وإيجاد مطارح ضريبية جديدة تطال القادرين على تحملها ، ويجب أن يكون الهدف من الإصلاح زيادة الاعتماد على الضرائب التصاعدية على الدخل، وإعادة هيكلة الضرائب على الملكية، وإدخال ضرائب تقديرية معتدلة. وتوجد آلية أخرى تتمثل في تحويل الثروة من خلال ضمان حقوق الملكية للفقراء والقيام بإصلاح فعال للأراضي.

(ب) إعادة تخصيص الإنفاق العام:

ليس من شأن تخصيص الإنفاق العام حالياً في معظم البلدان الأعضاء في المنطقة العربية أن يؤدي إلى النمو أو التمكين. فحكومات المنطقة لا تنفق ما يكفي على التعليم والصحة وأنشطة البحث والتطوير. بالإضافة إلى ذلك تدنت نوعية الجامعات الحكومية خلال الـ 25 سنة الماضية في كامل المنطقة؛ وليس لهذه الجامعات القدرة على قبول آلاف التلاميذ المتخرجين من المدارس الثانوية كل عام. وتنتشر حالياً في الاقتصادات الأكثر تنوعاً كما في بلدان مجلس التعاون الخليجي الجامعات الخاصة الساعية للربح لتلبية حاجة الفائض في الطلب على التعليم العالي، وليس لتلبية طلب السوق على الاختصاصات.

ولم يحظ التعليم منذ فترة طويلة بالاهتمام اللازم من قبل معظم حكومات المنطقة مما أدى إلى ارتباط ضار بمسار سابق غير موات للنمو ويعمل على تقوية عملية "سد الطريق أمام الآخرين". وتخصص معظم بلدان المنطقة حالياً حوالي 5–6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم في جميع المستويات. وهذه النسبة قريبة من متوسط النسبة في البلدان ذات الدخل المتوسط، حيث تبلغ 5.5 في المائة، وتمثل تقريباً نصف النسبة المتوسطة في البلدان الصناعية والتي تبلغ 10–12 في المائة. وبالتالي هناك دافع قوي لتغيير النظام الحالي بصورة جذرية وإعادة دور القطاع العام بوصفه المزود الأساسي للتعليم العالي. وبالتالي يجب أن تكون حصة التعليم من الناتج المحلي الإجمالي أعلى من نسبة البلدان الصناعية، أي أكثر من 10–12 في المائة إلى أن يظهر توازن جديد مع رأسمال بشري مرتفع [13].

غير أن زيادة الإنفاق على التعليم ليست كافية إذا لم تأت ضمن إصلاح شامل للنظام التعليمي. ويجب أن يركز هذا الإصلاح على تدريب الطلاب لتمكينهم من اكتساب التفكير النقدي وكذلك المهارات المطلوبة في السوق. ويمثل هذا التوسع الكمي والنوعي تحدياً يتجاوز قدرة أي من البلدان على مواجهته بمفرده. فهذا مجال يمكن أن يكون التنسيق الإقليمي فيه مفيداً جداً.

كذلك فإن النظام الصحي في بلدان المنطقة هو دون المستوى الأمثل. فالنظام ينقسم إلى خدمات عامة رديئة إلى حد كبير، وخدمات خاصة مكلفة للغاية. وينبغي أن يقوم القطاع العام بدوره وأن يوسع نطاق الخدمات ونوعيتها ليشملا أنشطة البحث والتطوير، حيث يفترض أنها تحمل خصائص السلعة العامة الإقليمية.

وتظل تدابير التمكين والمشاركة دون فعالية إلى حد كبير مالم تصاحبها زيادة الإنفاق العام على الهياكل الأساسية لصالح الفقراء. ويمكن تعريف الفقراء عموماً بأنهم الناس الذين يقل دخلهم عن 2$ في اليوم ويعيشون في أحياء ليس لديها ما يكفي من المياه النقية، وتفتقر إلى المرافق الصحية، ولديها خدمات محدودة جداً للنقل والاتصالات. وتسمح خدمات الهياكل الأساسية الرامية إلى مساعدة الفقراء بتحسين صحتهم وتعليمهم، وتعزز دمجهم في الهيكل السياسي للبلد، وتساهم في الاستدامة البيئية.

د– 3– تكامل الأنشطة الاقتصادية على الصعيد الإقليمي:

لقد تخلفت البلدان العربية عن مناطق أخرى في العالم في تطوير اقتصاداتها وفقاً لمفهوم الإقليمية الجديد. فقد ظهرت في أواخر ثمانينات القرن الماضي رؤية جديدة للإقليمية كخيار متاح للبلدان النامية العازمة على اندماج اقتصاداتها على الصعيد العالمي، مع توفير وسائل لها لمعالجة الآثار الضارة للعولمة.

ويمكن للتكامل الإقليمي بين البلدان العربية أن يستفيد من وفورات الحجم، وزيادة التجارة بين الصناعات من خلال زيادة توزيع اليد العاملة واختلاف المنتجات، وتعزيز قدرة المنطقة على المفاوضة في علاقاتها التجارية وجهودها لنقل التكنولوجيا. وتوحي الدروس المكتسبة من التجارب الماضية للتكامل الإقليمي من قبل البلدان النامية، وخصوصاً البلدان العربية، بأن التركيز فقط على تحرير التجارة من خلال إقامة منطقة للتجارة الحرة أو اتحاد جمركي، لا يكفي لتهيئة المناخ للتكامل. فالبلدان العربية تعاني من حالة مزمنة من البطالة أو العمالة الناقصة، ومن فائض القدرات، وعدم الاستخدام الملائم للموارد، وانتشار التشويهات في معظم الأسواق [14].

وفي هذه الظروف، تكون آثار التكامل الإقليمي القائم أساساً على تحرير التجارة محدودة في أفضل الحالات وضارة في أسوأها. ويستوجب تصميم خطة إقليمية فعالة إتباع نهج أكثر ترويا يركز على التعاون والتنسيق بين البلدان

الأعضاء بغية إيجاد بيئة تمكينية أكثر ملاءمة لمعالجة المشاكل الاقتصادية الأساسية للمنطقة. ويشمل ذلك تغيير نمط الإنتاج والعمالة والتجارة في المنطقة بهدف تحسين مناخ الاستثمار وتمكين العناصر الاقتصادية وأصحاب المشاريع من الشباب.

(أ) إنشاء صندوق عربي لتمويل أنشطة البحث والتطوير:

يتمتع منتج أنشطة البحث والتطوير بصفات السلعة العامة. بعبارة أخرى، لا يمكن منع عامة الناس من استخدامه والاستفادة منه. ويعني هذا ضمنياً أن ترك إنتاجه للقطاع الخاص بشكل كامل سيأتي بنتيجة دون المستوى الأمثل، تتمثل في استثمار غير كاف في أنشطة البحث والتطوير. كذلك تصبح نتيجة أنشطة البحث والتطوير سلعة إقليمية نظراً إلى اللغة والتاريخ المشتركين، وإلى تشابه الثقافات والطوبوغرافيا والمناخ والموارد الطبيعة والمشاكل الاقتصادية.

ولذلك فإن الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير لمعالجة مشكلة مشتركة في المنطقة سيكون دون المستوى الأمثل إذا تم توجيهه لبلد واحد. ويتطلب اعتماد سياسة جدية وفعالة لدعم البحث والتطوير على المستوى الإقليمي إيجاد مناخ مناسب لبناء قدرة مستقلة للتعلم التكنولوجي تكون مشتركة في المنطقة العربية وتوفر مصدراً جديداً لدعم فعال تحتاجه كثيراً عملية التنمية في كل بلد.

بالإضافة إلى ذلك، فإن إنشاء صندوق إقليمي للبحث والتطوير قد يمكن من جمع الموارد المالية العربية والسماح بإطلاق أنشطة البحث والتطوير على مستوى لا يمكن بلوغه في أي بلد بمفرده. كذلك فإن جمع الموارد البشرية الإقليمية يمكن أن يساعد على إحداث الكتلة الحرجة من العلماء اللازمين لمعالجة المجالات الرئيسية لتطوير التكنولوجيا دون الاعتماد على المعرفة الفنية المستوردة المكلفة والمقيدة. ويمكن لهذا الصندوق أن يحشد جهود الموهوبين من الأفراد وتشجيع شبكة فعالة من المؤسسات من جميع البلدان في المنطقة تهدف إلى اعتماد التكنولوجيا وتلبية الاحتياجات في أي بلد أو مجموعة من البلدان.

(ب) التنسيق الإقليمي في التعليم العالي والخدمات الصحية:

لن يكون إيجاد الهياكل الأساسية المناسبة لأنشطة البحث والتطوير، فعالاً إذا بقيت مؤسسات التعليم العالي في المنطقة على حالها. فجامعات المنطقة تفتقر، في الوقت الحاضر، إلى المرافق اللازمة لإجراء البحوث الجدية، وإلى القدرة على استيعاب المتخرجين المؤهلين الجدد من المعاهد الثانوية. وتنفق المنطقة مليارات الدولارات سنوياً على نظام دون المستوى الأمثل للجامعات الخاصة. وتنفق مليارات أخرى على الطلاب الذين يدرسون للحصول على الشهادة الجامعية الأولى في بلدان أجنبية.

إضافة إلى ذلك، تنفق عشرات المليارات من الدولارات كل عام على المرضى الذي يتلقون الرعاية الطبية في مستشفيات أجنبية نظراً إلى أن المعاهد الطبية في المنطقة ضعيفة وغير قادرة على تزويد المستشفيات بأطباء مؤهلين. وكمثال لافت للنظر، لا يوجد في كامل المنطقة مركز أبحاث متخصص في أمراض السرطان أو القلب أو الكبد.

واستناداً إلى ما ذكر، يتطلب اعتماد إستراتيجية نمو لصالح الفقراء إعادة تخصيص الموارد لصالح الصحة والتعليم. وهذه العملية، وإن كان يمكنها الذهاب بعيداً من حيث تمكين الفقراء، لا تستطيع بمفردها تحقيق المستوى الأمثل لنظامي الصحة والتعليم. ولا تقدر البلدان التي تعمل على انفراد من تمويل مؤسسات للتعليم العالي تكون مجهزة

بمرافق البحث في كل التخصصات؛ وإيجاد نظمها للتعلم الطبي التي تستطيع أن تزود المستشفيات المحلية بآخر تقنيات العلاج. وباستخدام جزء من الموارد الكبيرة التي ينفقها البلدان العربية حالياً على التعليم والصحة خارج المنطقة، لاسيما في أوروبا والولايات المتحدة، يمكن تمويل جهود إقليمية منسقة تهدف إلى تحسين نظم التعليم والصحة تدريجياً في المنطقة العربية.

(ج) التنسيق الإقليمي في مجال الهياكل الأساسية:

سيكون نجاح الإستراتيجية الثلاثية الجوانب رهناً إلى حد كبير بتحسين الهياكل الأساسية الإقليمية. والسبب في ذلك أن البلدان التي تعمل على انفراد لا يمكنها الحصول على هياكل منخفضة التكلفة دون المشاركة في المشاريع الإقليمية، خصوصاً في مجال المياه والنقل، والطاقة في حالة الاقتصادات الأكثر تنوعاً. كذلك تحتاج المشاكل الخطيرة المتمثلة في التدهور البيئي والمياه المأمونة إلى جهود إقليمية للوصول إلى حلول مناسبة. والأهم من ذلك أن استخدام وإدارة الموارد المائية ليسا على أفضل مستوى في الوقت الحاضر، مما يؤدي إلى التبذير والتوتر الإقليمي في الوقت ذاته. وبالتالي يجب وضع ترتيب للمياه الإقليمية يعالج القضايا الثلاث وهي توزيع المياه، والمحافظة عليها، وزيادة الموارد منها.

كذلك فإن زيادة التكامل في نظام الطاقة الكهربائية الإقليمي الموحد يمكن أن تبنى على ربط الشبكات الموجود بين الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية وزيادة فعاليته. ويمكن لخطة إقليمية أن تخدم البلدان المعنية من خلال إتاحة إمدادات كهربائية يمكن الاعتماد عليها وتكون أقل تكلفة.

أما تنشيط التجارة بين البلدان العربية فيستوجب وضع مشروع كبير يرمي إلى تحسين النقل البري في المنطقة من خلال بناء طرق سريعة وسكك حديد حديثة. ويشمل أحد المقترحات أعمال بناء أو تحسين للطريق المحاذية للساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط من تركيا إلى مصر وشمال أفريقيا.

الاستنتاجات والملاحظات:

إن تحليلنا السابق للظروف الاقتصادية في المنطقة العربية يكشف ما يلي:

(أ) أن بلدان المنطقة لا تؤدي وظائف الدولة التنموية. أي، بالتحديد، أنها لا توفر الهياكل الأساسية الاجتماعية اللازمة للنمو المستدام. والمؤسسات والسياسات العامة هي مسؤولة، إلى حد بعيد، عن ارتفاع معدل البطالة، وبطء النمو الذي عطل التنمية في المنطقة على مدى العقدين الماضيين.

(ب) لا يمكن للمنطقة أن تقفز من مسارات أدنى قصيرة الأجل للنمو والتنمية، إلى مسارات أعلى مستدامة إذا استمرت حكومات المنطقة في إتباع إصلاحات تقليدية لا تهدف تقريباً إلا إلى تحسين مناخ الأعمال التجارية. فالإستراتيجية الصحيحة للإصلاح يجب أن تقر نقطتين أساسيتين هما:

(1) أنه لا يمكن الحفاظ على النمو المستدام دون المشاركة الفعالة لمعظم الناس؛ وأن إصلاح المؤسسات والسياسات العامة يجب الاضطلاع به بهدف تنفيذ إستراتيجية نمو لصالح الفقراء بشكل حازم وجازم.

(2) لا يمكن الحفاظ على النمو المستدام في المنطقة دون إنتاج بعض السلع العامة التي لا تستطيع إنتاجها على أفضل مستوى بلدان عمل بشكل منفرد. ذلك أن هذه السلع تتمتع بصفات السلع الإقليمية، وبالتالي يتطلب إنتاجها على الوجه الأمثل تنسيقاً وتعاوناً على الصعيد الإقليمي.

باختصار، لا يمكن لبلدان المنطقة الواقعة تحت ثلاثي ضغط البطالة وإرساء أوسع مشاركة والعولمة أن تستمر في العمل بشكل طبيعي. فهي بحاجة إلى الشروع في برامج إصلاح كبيرة تهدف إلى تنفيذ تغييرات هيكلية هامة.

وعلى ضوء ذلك قدمت هذه الدراسة عرضاً وتقييماً للإستراتيجية ذات المحتوى الاجتماعي والتي تراعي الجوانب الثلاثة التالية وهي:

(أ) تحسين مناخ الاستثمار الذي يسمح للدولة بأداء الدور الهام المتمثل في تعزيز تراكم رأس المال اللازم للنمو ومكافحة البطالة المزمنة.

(ب) تحقيق أوسع مشاركة وعدالة اجتماعية، وهي حاجة ملحة تسمح للدولة بإجراء إصلاح حقيقي يمثل مطلباً قوياً للشعب.

(ج) دمج الأنشطة الاقتصادية على المستوى الإقليمي، مما يعزز سلامة الخيارات التي تمنح قدرات للدول العربية للقيام بمهمة تراكمية ضمن إطار أوسع للتعاون الاجتماعي الاقتصادي والسياسي.

المراجع:

1- قرار الجمعية العامة 121/41 تاريخ 4 ديسمبر 1986 بشأن إعلان الحق في التنمية المادة 1-1.

2- R.HALL and C. JONES, "*Why do some countries produce so much more output per worker than others*?", The Quarterly Journal of Economics (February 1999). P8-13

3- وزارة التجارة الخارجية المصرية (الملخص الاقتصادي الفعلي تشرين أول 2004 ص100).

4- جواد عليان – (السويد) "النموذج السويدي أو دولة الرفاهية" صحيفة النهار بيروت – الأحد 22 آب 2004.

5- عادل الغربي "الصناعة المصرية – المعوقات والتحديث والتحديات ورقة مقدمة لمؤتمر أولويات الاستثمار في مصر – معهد التخطيط القومي – القاهرة 9-20 نوفمبر 2005.

6- جودة عبد الخالق، التثبيت والتكيف في مصر – إصلاح أم إهدار للتصنيع جمعية البحوث الاقتصادية- القاهرة 28-30 مايو 2005- ص17-19.

7- رمزي زكي- السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي المعهد العربي للتخطيط الكويت 1989.

8- M. TODARO and S.SMITH. *Economic- Development, 8th ed*. Addison Wesley, 2003.

9- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- تقرير التنمية البشرية لعام 2005- ص99-107.

10-مشروع بناء العمل والأولويات لفترة سنتين 2002-2005 بيروت ص4.

11-أياد مرئية "تحمل المسؤولية من أجل التنمية الاجتماعية – بيروت 2002 ص189.

12-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار – مناخ الاستثمار في الدول العربية نشرة فعلية 2003 ص32.

13-الاقتصاد والأعمال مجلة تشرين الثاني 2004 – ص56-58.

14-التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003 ص129 جامعة الدول العربية – القاهرة.

15-تقرير مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة – جوهانسبرغ سبتمبر 2003- منشورات الأمم المتحدة الفصل الأول – المرفق الثاني.

16-العيسوي إبراهيم – الجات وأخواتها- النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية – مركز دراسات الوحدة الطبعة الثالثة 2001- بيروت.

17-علي توفيق الصادق وعلي أحمد البلبل (محرران)، العولمة وإدارة الاقتصادات الوطنية وقائع الندوة التي عقدت في 18-19 نوفمبر 2000 ص 134-276- الكويت.